



تشاد

7%

تقدم للجمهور معلومات قليلة جداً حول وثائق موازنتها خلال السنة المالية

مجموع النقاط الكلي:

إضاعات

المعلومات المعلنة في الوثائق العامة

يكشف مجموع نقاط تشاد في مؤشر الموازنة المفتوحة عن أن الحكومة تزود الجمهور بمعلومات قليلة جداً حول الموازنة المركزية للحكومة ونشاطاتها المالية خلال السنة التي تغطيها الموازنة، وهو ما يجعل من الصعب جداً على المواطنين اعتبار الحكومة موثوقة في إدارتها للأموال العامة.

يقيس مؤشر الموازنة المفتوحة لعام 2008 كمّ ونوع المعلومات التي توفرها الحكومات لمواطنيها في وثائق الموازنة الرئيسية التي ينبغي إصدارها خلال السنة المالية. ويشكل مشروع الموازنة واحدة من أهم هذه الوثائق، والتي يجب أن تشمل على اقتراح يفصل خطط السلطة التنفيذية (الحكومة) للسنة المالية التالية، إلى جانب كلف تنفيذ الأنشطة المقترحة. ويجب أن يكون هذا المشروع متاحاً مسبقاً للجمهور ولللمجلس التشريعي مسبقاً من أجل إقراره في شكله النهائي قبل ثلاثة أشهر على الأقل من بداية السنة المالية، وذلك لإتاحة الفرصة لإجراء مراجعة كافية ونقاش عام حوله.

في تشاد، لا يتم توفير مشروع الموازنة للجمهور، ما يعني أن المواطنين لا يحصلون على صورة شاملة لخطط الحكومة المتعلقة باستيفاء الضرائب والإنفاق خلال السنة التالية.

بالإضافة إلى ذلك، من الصعب تعقب الإنفاق وجمع الإيرادات والاقتراض

خلال العام، ذلك أن تشاد لا تنشر تقارير بداية السنة ولا مراجعة في منتصف السنة المالية. وكان من شأن نشر هذه الوثائق أن يعزز صدقية الحكومة أمام الجمهور، بما أنها تقدم معلومات عن الكيفية التي يجري تطبيق الموازنة وفقاً لها خلال السنة. ورغم أنه يتم تقديم بيانات فصلية عن الميزانية، إلا أنها تضم القليل جداً من التفاصيل الضرورية.

من الصعب أيضاً تقييم أداء الموازنة في تشاد لدى انتهاء السنة المالية، ومع أنه يتم نشر تقرير في نهاية السنة، والذي يسمح بعقد مقارنات بين ما أقرته الموازنة وما تم إنفاقه وجمعه فعلياً، إلا أنه يفتقر إلى بعض التفاصيل الهامة. كما أنه لا يتم التدقيق المالي على الإنفاق العام في تشاد بشكل منتظم. ومع ذلك، فإن الأمور هناك تتحسن حسب التقارير.

يعتبر الوصول إلى معلومات مفصلة عن الموازنة، واللازم من أجل معرفة مدى تقدم الحكومة في إنجاز مشروع أو نشاط معين محدوداً جداً، كذلك فإن حق الوصول إلى المعلومات الحكومية غير مكفول بموجب القانون.

المشاركة العامة ومؤسسات مراقبة المصادقية

بالإضافة إلى تحسين مدى الوصول إلى وثائق الموازنة الرئيسية، ثمة وسائل أخرى، والتي كان يمكن أن تجعل من موازنة تشاد أكثر انفتاحاً. مثل زيادة فرص مشاركة المواطنين في النقاشات حول الموازنة حيث لا يقوم الفرع التشريعي بعقد جلسات استماع علنية حول الموازنة، والتي يمكن أن يشارك فيها الجمهور.

يظل استقلال المؤسسة العليا للرقابة في تشاد محدوداً للغاية. ويمكن للفرع التنفيذي من الحكومة إقالة رئيس محكمة الرقابة الوطنية العليا دون مصادقة الهيئات القضائية والتشريعية. كما تتمتع محكمة الرقابة الوطنية العليا بصلاحيات محدودة لتقرير نوع الرقابة التي يمكن تفعيلها، ولا تمتلك ميزانية كافية للوفاء بالتزاماتها.

